

الشروط والأحكام

في إطار حرصنا على حداثة سجلاتنا وكذلك المحافظة على أعلى مستويات الخدمة، نرجو منكم إعلامنا بأي تغيير يطرأ على معلوماتكم الشخصية حال حدوثه. يرجى الإتصال على (٥٦٥٨٠١١) (٩٦٦٢+ من خارج الأردن، وعلى الرقم ٠٨٠٠٢٢٠٩٩ من داخل الأردن للمساعدة في أي وقت، نسعد بخدمتكم دائماً.

بموجب موافقة البنك على طلبي سيتم إرسال الكشوفات عبر البريد الإلكتروني إلى عنوان البريد المذكور أعلاه والوارد في سجلات البنك أو المزود قبلي عن طريق الخدمة الهاتفية البنكية (البريد الإلكتروني المحدد) أو أي بريد إلكتروني محدد من قبلي من وقت إلى آخر (المعروف بشكل عام "بالخدمة"). فإنتي وأفاق على ما يلي:

(١) وأفاق على كافة الشروط والأحكام التالي ذكرها في هذا العقد مع علمي بذات الوقت أن هذه الشروط والأحكام ليست بديلة عن شروط البنك الأساسية إنما مكملتها والتي تنظم تسهيلات الحسابات البنكية والخدمات المقدمة بموجبها.

في حال حدوث تعارض بين شروط هذه الاتفاقية وأي شروط ذات علاقة به، تعتبر شروط وأحكام هذه الاتفاقية سائدة ونافذة. إن استخدام هذه الخدمة سيستد موافقتي على هذه الشروط والأحكام بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار مخاطر إرسال الكشوفات عبر البريد الإلكتروني.

(٢) تعتبر عملية توفير هذه الخدمة تحت تصرف البنك، حيث يمكن تعديل الخدمة، أو تعليقها، أو سحبها، أو إلغائها أو تأجيلها من قبل البنك في أي وقت، وفي حال تعديل، تعليق، سحب، إلغاء أو تأجيل الخدمة، يجب على البنك إبلاغني ويجب على البنك إعادة إرسال الكشوفات المطبوعة إلى عنواني البريدي الأخير الموجود في سجلات البنك، وفي حالة التعامل مع الكشوفات عبر البريد الإلكتروني، يجب أن يكون الكشف مرفقاً مع الرسالة الإلكترونية، وفي حال توفر الخدمة لي يجب على البنك إضافة إرسال الكشوفات المطبوعة عبر البريد العادي. ستطبق على الكشوفات المطبوعة الرسوم المعلن عنها في دليل رسوم وتعرفة الخدمات حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

(٣) أنا صاحب ومستخدم البريد الإلكتروني اعلاه وسأستخدم كل وسائل الحماية والوقاية الضرورية للتأكد من أن البريد الإلكتروني المذكور ليس مخترقاً من قبل أي طرف غير مسموح له بالدخول إليه. وأوافق وأؤكد أن البنك لا يضمن التوقيت، الحماية، السرية أو إمكانية إرسال الكشوفات عبر البريد الإلكتروني إلى البريد الإلكتروني المذكور اعلاه، وأن البنك غير مسؤول عن تسريب للمعلومات نتيجة عدم استخدام وسائل الحماية للبريد الإلكتروني ولا يحق لي مطالبة البنك عن أي عطل أو ضرر نتيجة ذلك.

(٤) يسمح لي بوقف الخدمة عن طريق تعبئة نموذج محدد وتسليمه لأقرب فرع من فروع البنك، وفي هذه الحالة سيعود البنك إلى إرسال الكشوفات المطبوعة إلى عنواني البريدي الأخير الموجود في سجلات البنك.

(٥) يعد إرسال الكشوفات الإلكترونية ملكية خاصة للبنك، وأوافق على النظام غير الحصري والمرخص جزئياً المضمن من قبل البنك من أجل استفادتي من الخدمة. أنا على علم بأن أي استخدام غير مصرح به للنظام من قبلي أو من قبل أطراف أخرى (سواء مصرح أو غير مصرح بها من قبلي) يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ إجراء قانوني ضدي من قبل البنك.

يجب علي أن لا أعيد برمجة (سواء أكان بنفسي أو غيري)، أو تعديل، أو نشر، أو تفكيك أي برمجية في النظام أو يملكها البنك أو متوفرة من قبل البنك.

(٦) سيطلب مني النظر في جميع الكشوفات الإلكترونية للتأكد من عدم وجود أي معاملات غير مصرح بها. إذا كنت على علم بأي معاملات غير مصرح بها في أي من الكشوفات الإلكترونية، يجب عليّ إعلام البنك خلال ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ الكشف ولكن ليس بعد انقضاء المدة الزمنية المنصوص عليها في الكشوفات الإلكترونية المعنية أو في الرسالة الإلكترونية. تبدأ المدة المنصوص عليها التي يجب عليّ إبلاغ البنك عن أي معاملات غير مصرح بها منذ التاريخ المذكور في الكشف الإلكتروني بغض النظر عن الفترة التي قيمت بها بالدخول لتفحص البريد الإلكتروني أو فتح الكشف الإلكتروني.

(٧) أنا على علم بأن البنك لن يطلب مني تزويده بأية تفاصيل أمنية عبر البريد الإلكتروني. حيث طلبت أن يتم إرسال الكشوفات الإلكترونية إلي عبر البريد الإلكتروني المذكور، وأقر بأن الكشف الإلكتروني يمكن الدخول إليه أو رؤيته بشكل عادي عبر الدخول إلى بريدي الإلكتروني ويجب أن يرسل الكشف إلى عنوان بريدي الإلكتروني المحدد من قبلي للاستفادة من هذه الخدمة. أقر بأنني مسؤول عن التأكد من عدم حصول أي اختراق لأي كشف، ويجب علي أن أبلغ البنك فوراً في حال حصول ذلك، سيتم حبس ١٢ رقم من رقم البطاقة الائتمانية و ٧ أرقام من رقم الحساب لغايات الوقاية الأمنية. إذا كنت أعرف أو أشك بأن تفاصيل الكشف الإلكتروني مخترقة من قبل شخص آخر يجب عليّ تبليغ البنك فوراً.

(٨) وأوافق على أن البنك يمكنه الإعلان عن منتجاته وخدماته، وخدمات شركات أخرى في مجموعة بنك ستاندرد تشارترد، من خلال خدمة الكشف الإلكتروني.

(٩) أنا على علم بأن البنك سيبذل جهده للتأكد من حماية الخدمة، ورغم ما سبق، وأوافق على أن البنك غير مسؤول بأي طريقة عن أي تعطل، أو عدم توفر الخدمة، أو عدم توفر الاتصال، أو تعطل كهربائي أو تعطل الشبكة التي ينتج عنها عدم اكتمال الكشف الإلكتروني أو عدم توفره أو تأخيره في الإرسال. أقر أيضاً بأن استخدام ونقل المعلومات عبر البريد الإلكتروني و / أو عبر الإنترنت قد يكون غير أمن. أقر بأن المعلومات المرسله من الممكن أن تكون معرضة للأخطاء، الفيروسات، الاختراق، التعديل من قبل أشخاص غير مصرح لهم بالدخول إليها، وأعترف بأنه من الممكن تعطل الإرسال أو أن يقطع أو يتأجل أو أن يصبح غير صحيحاً، ولا يتحمل البنك مسؤولية أي من هذه الأخطاء سواء كانت الفيروسات، أو التأجيل، أو عدم الصحة، أو الضياع، أو الأضرار المتعلقة باستخدامي / استخدامنا لهذه الخدمة (متضمنة ولكن ليس حصراً بأي اعتراض، تعديل، تعطل، انقطاع، تأجيل أو عدم صحة في الرسائل الإلكترونية أو إرسال الإنترنت أو أدوات اتصال أو تسهيلات أخرى، لتفادي الشك، لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة مباشرة أو غير مباشرة، تبعية أو خسارة خاصة، حتى إذا كان البنك على علم بذلك.

(١٠) لن أحمل البنك مسؤولية أية تبعات ناجمة عن اتصال الإنترنت بيني وبين البنك والذي هو عرضة لانقطاع الإرسال جزئياً أو كلياً في أي لحظة.

(١١) وأوافق على أن للبنك الحق في تعديل أي شرط من شروط هذه الاتفاقية، عن طريق إعلامنا سواء عن طريق البريد العادي أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو غير ذلك أو بوضع إخطارات في مكاتب البنك أو فروعه، وأوافق على الالتزام بذلك.

(١٢) لا يمكن الحصول على أي كشف سابق بشكل كشف إلكتروني قبل تاريخ التسجيل في هذه الخدمة.

(١٣) في حال طلب خدمة كشف الحساب الإلكتروني، سيتم إيقاف كشف الحساب المطبوع تلقائياً.

(١٤) لن أدعي بأن عدم تسديدي للمبالغ المطلوبة في حساباتي هو بسبب عدم إستلامي للكشف الإلكتروني المرتبط بهذه الحسابات.

(١٥) أقر بأن جميع مراسلات البنك والمرسله عن طريق البريد الإلكتروني والمستخرجات الحساب الإلكتروني الذي يقدمها البنك عن ملفاته وسجلاته وقيوده ودفاتره وحساباته من وسائل الإثبات القانونية وعلى اعتبارها بيئة فاطعة على صحة ما ورد بها وأنتي أسقط أي حق بالطعن بها أو الاعتراض عليها.

(١٦) تكون محاكم وسط عمان (قصر العدل) هي المحكمة الوحيدة المختصة مكانياً في النظر في أي نزاع أو خلاف ينشأ بين الطرفين ويكون القانون الأردني هو القانون واجب التطبيق .

عدم إستلامي للكشف الإلكتروني لن يعد سبباً مقبولاً لعدم تسديد المستحقات المطلوبة في وقتها.